بعد العدوان على غزّة: خروجٌ عربيّ ودخولٌ تركيّ

□ حسين العودات

أكّد العدوانُ على غزّة موتَ النظام العربيّ موتًا لا فكاكَ منه، وأضاء إمكانيّاتِ (وضرورةَ) تعديل إستراتيجيّة النظام التركيّ ليهتمَّ بمجاله الحيويّ الإقليميّ الذي تخلّت عنه الجمهوريةُ منذ أكثر من ثمانين عامًا. وسيكون لنتائج هذا العدوان تأثيرٌ عميقٌ على الاستراتيجيّات المقبلة لدول المنطقة وقواها السياسيّة، يطاول مستقبلَ التسوية، التي رأى بطرس غالي، الأمينُ العامُّ الأسبقُ للأمم المتحدة، أنها تأخّرتْ بسببه إلى جيلٍ آخر.

لقد حَرَّكَ العدوانُ المياهَ الراكدة، وذكّر الدولَ العربيةَ التي تقاعدتْ عن مهمّاتها (أو التي في الطريق إلى ذلك التقاعد) أنها ما زالت عالقةً في نيران الصراع الذي ربما يعيدها إلى بؤرته، ووَضَعَ القضيّةَ الفلسطينيّةَ ومسارات التسوية التي تم التوصّلُ إليها (وتلك التي كانت في متناول اليد) على طريقٍ وعرةٍ قد تكون مسدودةً، إنْ لم تتغيّر إستراتيجيّاتُ دول المنطقة، أعربيّةً كانت أمْ إقليميّة.

وسواء أحقّق العدوانُ أهدافَه العسكريّة أو السياسية أمْ لم يحقّقْها، وسواء انتصر الإسرائيليون أو لم ينهزم الفلسطينيون، فإنّ حقائقَ استراتيجية إقليمية ظهرتْ للعيان وفَرضتْ نفسَها. ورغم أنّ هذه الحقائق لم تكن بعيدةً عن أذهان السياسيين ومعرفة الإستراتيجيين وعن ثقافة النخبة في البلدان العربيّة وفي الدول الإقليميّة الأخرى، إلا أنّ الصَّلف الإسرائيليّ، والغزوَ الإسرائيليَّ اللاحق، والدورَ الذي لعبه رجب طيب أردوغان رئيسُ وزراء تركيا، والموقفَ العربيّ المتردِّدَ والمتناقضَ وغيرَ الجادّ (سواء من المعتدلين أو الممانعين)، وَضعتْ تحت الضوء أمريْن رئيسيْن. **الأول**، تأكيدُ موت النظام الإقليميّ العربيّ موتًا سريريّاً كاملاً، وعدمُ إمكانيّة إحيائه لا بصدمةٍ ولا بأيّة وسيلةٍ أخرى. **والثاني**، تذكيرُ الإستراتيجيين الأتراك بأهميّة الدور الإقليميّ لبلدهم، وبخطإ تجاهلهم مجالَهم الحيويّ الإقليميّ وعمقَهم الثقافيّ والجغرافيّ الذي أهملتْه الجمهوريّةُ التركيّةُ طوال أكثر من ثمانية عقود، بما يجعل من الطبيعيّ إعادةَ النظر باستراتيجيّتهم الحاليّة والمقبلة، وبخاصّة: استماتتُهم في الالتحاق بأوروبا (وكأنّ هذا خيارُهم الوحيد)، وصبرُهم على الصدّ الأوروبيّ، وسكوتُهم عن الإهانات التي توجَّه إلى بلدهم بين الفترة والأخرى من هذا الزعيم الأوروبيّ أو ذاك، ولوكُ المبرِّرات الأوروبيّة إزاء قبول تركيا عضوًا في المنظومة الأوروبيّة وترحيل البحث في هذه الإمكانيّة لعدة سنواتٍ أخرى. وهكذا فُتحتْ مجالاتٌ إستراتيجيّة إقليميّة كان يَعْرفها الجميعُ ويلمسونها وتحتاج فقط إلى مبادرةٍ شجاعة، أو ظرفٍ مناسب، لإزالة الغلالة التي تغطّيها، فتصبحَ أهدافًا سياسيّةً جديدةً للعرب ونظامهم الإقليميّ، وللأتراك ومداهم الحيويّ وأمنِهم القوميّ ومصالحِهم الاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها.

❖ ❖ ❖

تأسّس النظامُ الإقليميّ العربيّ، الذي عبّر عن نفسه بإنشاء جامعة الدول العربيّة، عامَ ١٩٤٥، وهو أقدمُ نظامٍ إقليميّ في العالم كلّه. ولكنْ رغم عمره المديد، والظروفِ التاريخيّةِ العاصفة التي مرّت على البلدان العربيّة منذ تأسيسه، وما استجدّ خلالها في السياسات العالميّة والإقليميّة (من تراجُع الاستعمار القديم، ودخولِ الولايات المتحدة إلى المنطقة، ونموِّ حركة التحرر العربيّة ثم ضمورها، وصراعاتِ الحرب الباردة، وغيرها)، فقد بقي هذا النظامُ عاجزًا عن إنجاز مهمّاته، السياسيّة أو الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو التي تتعلّق بالأمن القوميّ... بل يستقرّ ترتيبُه (ويا للمفارقة) في ذيْل الأنظمة الإقليميّة الكبرى من حيث تحقيق مصالح أعضائه، كما هي حالُ الاتحاد الأوروبيّ أو اتحاد جنوب شرق آسيا (آسيان) أو اتحاد دول أمريكا اللاتينية، باستثناء أمرٍ واحدٍ برع في إنجازه إلى ما يقْرب الكمالَ: وهو أمنُ الأنظمة السياسيّة القائمة! فقد كانت اجتماعاتُ وزراء الداخليّة العرب تتمّ بانتظام، وتسير بسلاسةٍ عزّ مثيلُها، وتتّخذ قراراتٍ تلقى الإجماعَ غالبًا وتنَفَّذ بسرعةٍ وفعّاليّةٍ لأنها ذاتُ علاقةٍ بأمن أنظمة الأعضاء منفردةً أو مجتمعةً. أما ما عدا ذلك فالارتباكُ، والتناقضُ، والخلافاتُ، وسياسةُ المحاور، وتعطيلُ ميثاق الجامعة والاستخفافُ بقراراتها وعدمُ تنفيذها: كانت كلّها من السمات الأساسيّة لنشاطات

الجامعة وأعضائها والمنظّمات التابعة لها وللنظام العربيّ بمجمله.

لا يُلْزم ميثاقُ الجامعة أحدًا من أعضائها بتنفيذ قراراته (التي كانت دائمًا غيرَ ملزمة لأحد حتى لو اتُّخِذتْ بالإجماع حسب نصوص الميثاق). ولذلك طالما مارس المشاركون في اجتماعات الجامعة ولجانها، بما في ذلك مؤتمراتُ القمة، سياسةَ التوافق، التي هي في الواقع سياسةُ التنازلات الكبرى المتبادلة، وصولاً إلى قراراتٍ لا معنى لها تتّصف بغموضها وعموميّتها وفخامتها اللغويّة. ومع ذلك، فلكلّ عضوٍ الحقُّ في عدم تنفيذها، بمن في ذلك الذين وافقوا عليها؛ كما أنّ من حقّ الأقليّة إهمالَ قرارات الأكثريّة: فلا وجودَ لعلاقاتٍ ديموقراطيّة، أو تقاليد خضوع الأقليّة للأكثريّة، في اجتماعات مجلس الجامعة. ولأنّ الأمر كذلك، ولأنّ اهتمامات الأنظمة الحاكمة لا تتجاوز أنوفَها، فقد بقي النظامُ العربيّ عاجزًا، وربما غيرَ راغبٍ في مواجهة أيّة مشكلة عربيّة مواجهةً جديّةً مسؤولة. وهكذا فشلت الجامعةُ في رسم استراتيجيّة عربيّة موحّدة، أو في التوصّل إلى ثوابت يقْبلها العربُ جميعًا ويلتزمون بها حتى لو كانت اتفاقاتِ الحدّ الأدنى: كالتضامن العربيّ، أو الموقف من القضيّة الفلسطينيّة ومن إسرائيل، أو من التكتّلات العالميّة الكبرى، أو من القطبيْن الرئيسيْن أيّامَ الحرب الباردة، أو من حرب أفغانستان أيّامَ الوجود السوفييتيّ، أو من أيّة قضيّة سياسيّة مهمّة داخل البلدان العربيّة أو في محيطها أو على النطاق العالميّ. وافتقر العربُ طوال نصف القرن الماضي إلى الاتفاق على موقفٍ موحّد تجاه قضاياهم وقضايا غيرهم.

لقد حقّقت الجامعةُ العربيّةُ بعضَ الإنجازات الثانويّة غير السياسيّة وغير ذات الصلة بالأمن القوميّ العربيّ من خلال إقامة منظّماتٍ تابعةٍ لها تعتني بالشؤون الثقافيّة أو الاجتماعيّة أو الصحّيّة أو الاقتصاديّة في البلدان العربيّة، لكنها جميعها بقيتْ منظّماتٍ شكليّةً وإجرائيّةً لا أهميّةَ كبيرةً لها ولم تحقّقْ نجاحاتٍ يُعتدّ بها. فرغم قيام هذه المنظّمات المشتركة بقي التعاونُ البينيّ بين الدول العربيّة متدنّيًا جدّاً في مختلف المجالات ولا يوازي مثيلَه القائمَ بين البلدان العربيّة والبلدان الأجنبيّة، وبخاصّةٍ مع بلدان أوروبا ومع الولايات المتحدة. وعلى أيّة حال فإنّ المشكلة ليست في تأسيس هذه المنظّمات من عدمه ليقاسَ من خلالها نجاحُ النظام العربيّ أو فشلُه؛ وإنما القضيّة الأساسيّة هي التساؤل عمّا قدّم هذا النظامُ للأمن الجماعيّ العربيّ، وللمواقف العربيّة الموحّدة، ولقضيّة فلسطين والصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، ولقضايا أخرى ذاتِ علاقةٍ بمستقبل البلدان العربيّة منفردةً أو مجتمعةً: كمعالجة مشكلة «الأقليّات القوميّة،» أو الخلافات الدينيّة والمذهبيّة، أو المواقف المشتركة من الدولة الحديثة ومعاييرها، وبخاصة معاييرُ الحريّة والديموقراطيّة وحقوق الإنسان وغيرها.

لقد فشل النظامُ العربيُّ القائمُ، إذنْ، في تحقيق مهمّاته الأساسيّة، وأصابتْه الأمراضُ والتناقضاتُ، ومن ثم الضعفُ والخوار. ولم يعد فعّالاً بأيّة حال، وصار يعجز عن حلّ أيّة مشكلة مهما صغرتْ؛ بل إنه غدا وسيلةً تستخدمها البلدانُ العربيّةُ في صراعاتها. وأغرى ضعفُه كلَّ عضوٍ فيه يبحث عن خلاصه بالمساهمة في قيام المحاور داخله، أو بالتحالف مع دولٍ أخرى خارج هذا النظام وبالاستقواء بها بل باستعدائها على العضو أو الأعضاء الآخرين. وكان ترحيلُ بحث أمر الغزو العسكريّ الإسرائيليّ لغزّة إلى مجلس الأمن، بدلاً من عقد مؤتمر قمّةٍ عربيّةٍ فوريّ لمواجهته، مؤشّرًا واضحًا على التردّي الذي وصل إليه هذا النظامُ: فبدلاً من أن يقْلع نظامُنا شوكَه بيديْه، أرجأ الأمرَ إلى ما بعد أن ينتهي الآخرون من فعل ذلك. ولعلّها المرة الأولى في تاريخ الأنظمة الإقليميّة القائمة في العالم التي يوكِلُ نظامٌ إقليميٌّ فيها إلى غيره بحثَ مشاكله وإيجادَ حلولٍ لها. وعندما نتذكّر أن المشكلة ذاتُ صلةٍ بنيويّةٍ بحاضر البلدان العربيّة ومستقبلِها منفردةً أو مجتمعةً، وبمصير الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، ندرك الضعفَ الذي أصاب النظامَ العربيّ ودرجاتِ الهوان التي وصل إليها.

لقد كان العربُ جميعًا (حكّامًا ومحكومين ونخبًا وتيّاراتٍ سياسيّةً) يعرفون ضعفَ نظامهم وانحلالَه، ويؤْمنون بضرورة تغييره وتحديثه وجعله نظامًا ملزمًا يستوعب ظروفَ عالمنا المعاصر. إلاّ أنّ الجميع كانوا يخشوْن المبادرةَ إلى إنهائه بإطلاق رصاصة الرحمة على رأسه؛ ذلك لأنّ هموم الأنظمة السياسيّة العربيّة القائمة هي همومٌ أخرى تتعلّق باستقرارها وراحةِ بالها واستمرارها عشراتِ السنين، ولا يقع الهمُّ العامُّ (أيْ ما يسمّى بـ «الهمّ القوميّ») ضمن اهتمامات هذه الأنظمة. ولهذا انكشف تهافتُ النظام العربيّ وعجزُه الكاملُ مع بدء العدوان على غزّة، كما انكشف قبل ذلك خلال العدوان على لبنان عام ٢٠٠٦. ولا أظنّ أنّ أحدًا مازال يرغب في استمراره على الحال التي هو فيها، باستثناء أهل الأنظمة. ولعلّ هذه نتيجةٌ مباشرةٌ ومهمّة من نتائج العدوان يصْعب تجاهلُها والسكوتُ بعدها عن هزال هذا النظام.

❖ ❖ ❖

أما النتيجة المباشرة الثانية المتعلّقة بالنظام التركيّ فهي أنه منذ سقوط السلطنة العثمانيّة وإعلان الجمهوريّة في عشرينيّات القرن الماضي، حاول النظامُ الجمهوريّ وقادتُه، وبخاصّةٍ عسكرُه، القطعَ الكلّيَّ والعشوائيَّ مع نظام السلطنة: استراتيجيّاً، من خلال تخلّيه عن محيطه الإقليميّ ومجاله الحيويّ؛ وسياسيّاً، بإلغاء إدارته وأنظمته، وإقامة نظام سمّاه «علمانيّاً» (؟) (بحراسة العسكر وقيادتهم)؛ وثقافيّاً، بإلغاء الكتابة بالخطّ العربيّ، والتخلّي عن العمق الثقافيّ والتراكم الثقافيّ العثمانيّ، وتبنّي بعض جوانب الثقافة الأوروبيّة دون تبصّر؛ واجتماعيّاً، بمحاولة إلزام الناس تبنّي التقاليد الأوروبيّة (الصغيرة والكبيرة)، والإصرار على تتريك جميع الفئات (الإثنيّة) وإلغاءِ التنوّعات الثقافيّة، والانتقاص من حقوق الأقليّات. وشمل هذا الجفاءُ العالمَ الثقافيّ التركيّ في وسط آسيا، والعلاقات التاريخيّة مع غربها، وتناسي العالم الإسلاميّ في كلّ مكان. وكان قطعًا شبهَ كامل اقتصاديّاً وسياسيّاً وثقافيّاً، وإهمالاً مقصودًا للمجال الحيويّ التركيّ، والتوجّهَ إلى أوروبا بلا قيودٍ أو تحفّظ، واعتبارَ ذلك نهجَ تحديثٍ فيه مصلحةُ تركيا وخلاصُها، والإذعانَ لهيمنة العسكر في الشؤون

العدوان على غزة آتاح لأردوغان أن يقولها بشجاعة: نحن ورثة العثمانيين!

الداخليّة والخارجيّة وتسليمَ القيادة الفعلية إليهم. وكلما حاول المجتمعُ التركيُّ وتيّاراتُه السياسيّة وأحزابُه اتّباعَ طريقٍ آخر، كان يحدث انقلابٌ عسكريٌّ يعيد تركيا إلى الطريق التي اختطّها كمال أتاتورك باسم العلمانيّة، التي تبرّر السياساتِ بالتلطّي تحت خيمتها، بما في ذلك تجميلُ الديكتاتوريّة العسكريّة. إلى أن أصبحتْ تركيا في النهاية أداةً بيد حلف شمال الأطلسيّ، ومحاربًا نشطًا في الحرب الباردة، تتوسّل، وربما تتسوّل، رضى الولايات المتحدة وأوروبا لقبولها في المنظومة الأوروبيّة والمجتمع الغربيّ.

لقد تغيّرت الظروفُ بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراخت قبضةُ العسكر الأتراك، واستطاع «حزبُ العدالة والتنمية» أخيرًا تولّي السلطة عام ٢٠٠٢، وأخذ يعالج مشاكلَ تركيا وأزماتها من دون الالتزام المسبّق والجامد بثوابت الجمهوريّة التي استمرّت معظمَ عقود القرن الماضي. وربما انتبهت القيادةُ التركيّةُ الجديدةُ إلى أهميّة العالمَيْن العربيّ والإسلاميّ (والعالم الشرق الأوسطيّ بشكلٍ عامّ) بالنسبة إليها، وتأكّدتْ أنّ مصالحها الحقيقيّة هنا لا هناك، وأنّ عمقَها الثقافيّ والاقتصاديّ والجغرافيّ يقع هنا لا هناك... ولكنْ من دون الرغبة في الهيمنة أو التدخّل في شؤون هذيْن العالميْن الداخليّة، ومع الحرص على استمرار التواصل مع بلدان أوروبا وبذل الجهود وخلق الشروط المناسبة لدخول المنظومة الأوروبيّة. ولذلك أعارت الاهتمامَ مجدّدًا للمجال الحيويّ القديم الذي كان أيّامَ السلطنة العثمانيّة. ويبدو أنّ النظام الجديد اكتشف أهميّة هذا المجال الحيويّ، وأدرك ضرورةَ تغيير الإستراتيجيّة والسياسات باتجاهه والاستفادة منه. وربما كانت حكومةُ «العدالة والتنمية» تنتظر المبرِّرَ المباشر والظرفَ المناسبَ لتعلن تبنّيَها لمثل هذه الإستراتيجيّة الشرق الأوسطيّة، إلى جانب العمل على الانتساب إلى أوروبا، أو ربّما بديلاً عن هذا الانتساب. وكان العدوان على غزّة ومجرياتُه حدثًا أتاح لرجب طيب أردوغان أن يقولها بشجاعة (نحن ورثة العثمانيين) ويعلن سخطَه على العدوان الإسرائيليّ، بل على السياسة الأمريكيّة المائلة لهذا العدوان أيضًا، ويشجّع شعبَه على التظاهر والاحتجاج، ويؤيّد شعاراتِ مئات آلاف المتظاهرين، ويحرّضهم على ذلك من وراء ستار.

❖ ❖ ❖

إنْ صحّت هذه الاستنتاجات فلا شكّ في أننا أمام متغيّراتٍ إقليميّة مهمّة جدّاً في المستقبل القريب. فقد نشْهد قيامَ نظام عربيّ آخر على أشلاء النظام الحاليّ؛ كما قد نشْهد تعديلاتٍ جذريّةً في الإستراتيجيّة التركيّة المقبلة تعيدها إلى محيطها الجغرافيّ والثقافيّ وتؤهّلها للاستفادة من عمقها التاريخيّ. وبذلك يكون العدوانُ على غزّة قد ساهم في رسم إستراتيجيّاتٍ جديدةٍ لدول المنطقة، وشكّل حدثًا مفصليّاً في تاريخها، وهيّأ المناخَ لخروجٍ عربيّ ودخولٍ تركيّ.

دمشق

حسين العودات

كاتبٌ من سوريا.